

|                     |   |
|---------------------|---|
| <b>Publication</b>  | Al Shorouq  |
| <b>Date</b>         | December 6, 2016  |
| <b>Circulation</b>  | 280,000   |
| <b>Country</b>      | Egypt   |
| <b>Article Type</b> | Health Corporate News   |
| <b>Headline</b>     | Multinational companies reject MoH suggestion of raising the prices of 10% of their drugs |
| <b>Page</b>         | Front Page  |
| <b>Reporter</b>     | Asmaa Sorour  |



# الشركات متعددة الجنسية ترفض مقترح

## «الصحة» برفع أسعار ١٠٪ من أدويتها

■ الشركات الأجنبية تطالب بالزيادة كل ٣ أشهر لضمان ارتفاع أسعار جميع الأصناف خلال فترة قصيرة

وأن اجتماعاتها مع الشركات متعددة الجنسيات، موضحاً أن هناك نحو ٣٥-٣٠ شركة تحتكر ٨٥٪ من صناعة الدواء في مصر.

وقال إن مصر تمتلك ١٥٤ مصنع دواء، ويبلغ حجم مبيعاتها خلال العام الماضي ٤٠ مليار جنيه، ومن المنتظر أن تصل إلى ٥٠ مليار جنيه بنهاية العام الحالي، مضيفاً أن القطاع الخاص يستحوذ على ٩٦٪ من سوق الدواء في مصر، بينما يمتلك القطاع العام ٤٪ فقط، وأن أغلب من يسيطر على قطاع صناعة الدواء.

يذكر أن نقابة الصيادلة أرسلت أمس الأول قائمة بـ ١٦٨٨ صنفاً دوائياً ناقصاً في السوق إلى كل من الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء المهندس شريف إسماعيل، والدكتور على عبدالعال رئيس مجلس النواب، لمطالبتهم بسرعة التدخل لحل أزمة الأدوية الناقصة وتوفيرها بالصيديات حفاظاً على المريض المصري.

أسعار جميع الأصناف خلال فترة قليلة.

وأكدت المصادر أن شركتين تدرسان بالفعل الخروج من السوق المصرية أو تقليص نشاطهما بسبب خسائرها منذ تعويم الجنيه.

وتابعت المصادر «الشركات حالياً غير قادرة على فتح اعتمادات جديدة لتوريد مستلزماتها من الخارج».

من جانبه، قال د. محيى حافظ، رئيس شعبة الدواء بغرفة صناعة الدواء، إن الغرفة اقترحت على الحكومة دعم الدولار لقطاع الدواء، وتوفيره بسعر ٨.٨٨ جنيه أو زيادة الأسعار بنسبة ٦٠٪ على جميع المستحضرات، بما يسمح للمصنعين باستيراد المواد الخام الدوائية ومستلزمات الإنتاج دون التسبب في خسائر كبيرة للمصانع، إلا أن الغرفة لم تتلق أى رد رسمى حتى الآن.

وأضاف «الشعوب» أن وزارة الصحة لم تطرح عقد اجتماع مع الشركات المحلية خلال الوقت الحالي

### كتبت - أسماء سرور:

قالت مصادر مطلعة في قطاع الدواء، إن الشركات متعددة الجنسية رفضت مقترح وزارة الصحة الخاص بزيادة أسعار ١٠٪ من الأدوية بنسبة ٥٠٪ كل ٦ أشهر، بدءاً من فبراير المقبل، لحل أزمة الأدوية التي تعاني منها السوق وزيادة عدد النواقص نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بعد قرار تعويم الجنيه.

كان الوزير قد بدأ الخميس الماضي اجتماعات متتالية مع ممثلى نحو ٢٥ شركة أجنبية تعمل في مصر لبحث ملف تسعير الأدوية وحل أزمة النواقص.

وأوضحت المصادر التي فضلت عدم ذكر اسمها، لـ «الشروق» أن الوزير وعد الشركات بتخفيض رسوم الجمارك والمياه والكهرباء والغاز والإعفاء من ضريبة القيمة المضافة المطبقة على مدخلات الصناعة، لكن الشركات رفضت المقترح، وطلبت زيادة الأسعار تدريجياً كل ٣ أشهر، بما يضمن زيادة